بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **تقرير جديد لوزارة الداخلية البريطانية يقر بأن عصابات الاستمالة ليست مشكلة إسلامية**
- **محكمة العدل الأوروبية حكم دعم حظر الكوشر والذبح الحلال قرار كارثي**
- **باكستان تقول إن بإمكان أمريكا وقف التدخل الهندي**

التفاصيل:

تقرير جديد لوزارة الداخلية البريطانية يقر بأن عصابات الاستمالة ليست مشكلة إسلامية

الجارديان - يمثل هذا الأسبوع لحظة فاصلة في عقد من النقاش حول "عصابات الاستمالة"، حيث خلص تقرير وزارة الداخلية الذي طال انتظاره إلى أنه لا يوجد دليل موثوق على أي مجموعة عرقية تتهم في حالات الاستغلال الجنسي للأطفال. بالنسبة للكثيرين في بريطانيا اليوم، يشير مصطلح "عصابة الاستمالة" على الفور إلى رجال مسلمين من أصول باكستانية يسيئون معاملة الفتيات البيضاوات، لكن باحثي وزارة الداخلية يخبروننا الآن أن "البحث قد وجد أن الجناة في الجماعات هم من البيض في الغالب". تم تفجير أسطورة عرقية حديثة قوية. ما بدأ باعتباره مجازا يمينيا متطرفا انتقل إلى التيار الرئيسي، ولم يواجه مقاومة تذكر على طول الطريق. في عام ٢٠١١، زعمت صحيفة التايمز وكبير مراسليها الاستقصائيين، أندرو نورفولك، أنهما اكتشفا تهديدا جديدا للجريمة العرقية، كان يكتنفهما حتى ذلك الحين "مؤامرة صمت" مفترضة. اكتسبت الصورة النمطية العنصرية مصداقية عندما زعمت مؤسسة كواليام فاونديشن، وهي مجموعة مثيرة للجدل "لمكافحة التطرف"، أن ٨٤٪ من "عصابات الاعتداء على مرتكبي الجرائم" كانوا من الآسيويين. توضح الدراسة التي أجرتها وزارة الداخلية لمدة عامين أنه لا توجد أسباب للتأكيد على أن الرجال المسلمين أو ذوي الأصول الباكستانية متورطون بشكل غير متناسب في مثل هذه الجرائم، واستناداً إلى أبحاثنا، أكدت عدم موثوقية ادعاء كويليام. كانت الجرائم المروعة التي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع والتي ارتكبت في أماكن مثل روتشدايل وأكسفورد وتيلفورد حقيقية، لكن التمييز العنصري والشيطنة حرفتها عن ذلك. قد يكون من المغري التفكير في أنه إذا لم يكن هناك شيء آخر، فقد أدى عقد من الغضب إلى إثارة قلق أوسع بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال. في الحقيقة، لقد حولت الموارد والجهود إلى مسارات مهدرة بينما ضاعت فرص معالجة منهجية للوقاية وتحسين دعم الضحايا. الادعاءات القائلة بأن "عصابات الاستمالة" لم يتم التحقيق فيها بشكل صحيح بسبب "اللياقة السياسية" والخوف من اتهامهم بالعنصرية تقوض بشدة من خلال عقود من الأبحاث التي تسلط الضوء على الإفراط المستمر في ممارسة الشرطة لمجتمعات الأقليات. علاوة على ذلك، فإن التاريخ الكامل لاستجابات المملكة المتحدة للاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم مليء بالفشل - كما يتضح من التحقيق المستقل في الاعتداء الجنسي على الأطفال، وعملية ويوتري والعديد من التحقيقات والاستفسارات الأخرى. كانت هناك أيضا عواقب مؤسفة لحماية الطفل، حيث يمكن التغاضي عن الضحايا والجناة الذين لا يتناسبون مع الصورة النمطية. يمكن العثور على هذا التركيز الخاطئ في تقرير وزارة الداخلية نفسه. يشير عنوانها وموجزها التنفيذي إلى أنها تغطي "الاستغلال الجنسي للأطفال على أساس مجموعة" بشكل عام. لكنه فشل في تضمين مجموعة كاملة من المشاكل التي قد تتناسب بشكل معقول مع هذه الفئة، مثل الإساءة

التي تحدث عبر الإنترنت، وفي المدارس ودور الرعاية والمؤسسات الأخرى. وبدلا من ذلك، فإنه يتبع الحشد من خلال التركيز على الاستغلال الجنسي للأطفال "في المجتمع". هذا البناء معرف بشكل غامض وغير مبرر بشكل جيد، على الرغم من أنه يبدو بالتأكيد أكثر قبولا من "عصابات الاستمالة" - وهو مصطلح مكافئ إلى حد كبير ليس له معنى قانوني سوى الكثير من البضاعة العرقية والسياسية. كان يمكن أن يكون الأمر أسوأ: يكشف التقرير أن هناك خلافا في مجموعته الاستشارية من الخبراء والناشطين وغيرهم. يبدو أن بعض الأعضاء أرادوا تركيزا أكبر على الرجال الباكستانيين، ملمحين إلى الرغبة في تقديم أدلة تقودها السياسة بدلا من السياسة التي تقودها الأدلة. في مقدمتها، وصفت وزيرة الداخلية بريتي باتيل النتائج بأنها "مخيبة للآمال لأن العوامل المجتمعية والثقافية وثيقة الصلة بفهم ومعالجة المخالفة" وألمحت إلى أنه مع جمع البيانات بشكل أفضل "بما في ذلك ما يتعلق بالإثنية"، فإن النتائج ستكون مختلفة. يبدو هذا وكأنه محاولة أخيرة للإبقاء على مجاز مفيد سياسيا على قيد الحياة. يبدو أن المخاوف بشأن "العوامل الثقافية" لا تمتد إلى فهم ما الذي يحفز المعتدين البريطانيين البيض.

من الواضح أن الاستمالة هي نتاج القيم البريطانية التي تدعمها الليبرالية، وهي منتشرة بين مجتمع السكان الأصليين البيض. على الرغم من ذلك، فقد تركت وزيرة الداخلية الباب مفتوحا لاستخدام الاستمالة كأداة لتشويه سمعة الجالية المسلمة.

محكمة العدل الأوروبية حكم دعم حظر الكوشر والذبح الحلال قرار كارثي

دويتشه فيله - اعتبرت المحكمة العليا في الاتحاد الأوروبي أن ذبح الكوشير الحلال يتعارض مع الرفق بالحيوان. كتب كريستوف ستراك أن هذا يوم قاتم للحرية الدينية في أوروبا. في أوروبا، غالبا ما يشيد القادة بالتراث اليهودي المسيحي للقارة. ليس ذلك فحسب، فبعد ٧٥ عاما من القتل الجماعي الصناعي لليهود الأوروبيين في منطقة شوا، يحتفل القادة الألمان والأوروبيون بعودة الحياة اليهودية المزدهرة في القارة. إنهم يرحبون بحقيقة أن اليهود الليبراليين والمحافظين والأرثوذكس أصبحوا مرة أخرى جزءا من النسيج الاجتماعي في أوروبا. ولكن إلى متى، بالنظر إلى حكم محكمة العدل الأوروبية الذي أيد حظر الذبح الحلال في بلجيكا؟ هذه الممارسة محظورة فقط في منطقتين أو ثلاث مناطق بلجيكية. دعت المحكمة العليا في بلجيكا محكمة العدل الأوروبية إلى تحديد ما إذا كان الحظر المفروض على الذبح الحلال - أي بدون صعق الحيوان - يتوافق مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ومبدئه المكرس للحرية الدينية. وقضت المحكمة العليا في الكتلة بأن الحظر قانوني، ووجه ضربة لليهود المتدينين والمسلمين في جميع أنحاء أوروبا، وعلى مدى عقود، كانت هناك مناقشات سياسية محتدمة في أوروبا حول ما إذا كان سيتم تحريم المذابح الطقوسية. وحكمت عدة محاكم في هذه القضية أيضا - بما في ذلك في ألمانيا. خلال العشرين عاما الماضية، غالبا ما نظرت المحكمة الدستورية الألمانية في هذه القضية، وتوصلت إلى أحكام حكيمة لصالح الحرية الدينية. أيدت المحكمة الحظر المفروض على الذبح بدون صواعق - لكن مع استثناءات قد تنطبق على أولئك الذين يقولون، لأسباب دينية، إنهم لا يستطيعون تناول سوى اللحوم الحلال. وبالتالي، فإن هذا الحق ينطبق على اليهود والمسلمين على حد سواء، لأن هذه مسألة حرية دينية بالمعنى الواسع. مع نمو المجتمعات الأوروبية علمانيا بشكل تدريجي، يتزايد عدد الناس الذين يهاجمون بعض الممارسات الدينية. هذا يتعلق ببعض الطقوس والاحتياجات الدينية والحساسيات؛ لم يعد الدين يؤخذ على محمل الجد كما كان من قبل، بل بالعودة إلى الذبح الحلال. يجب أن نكون قادرين على تحمل ممارسات الناس الدينية. في هذه الحالة، يكون دعاة الرفق بالحيوان على خلاف مع ممثلين دينيين.

وفرضت المحكمة العليا في ألمانيا، التي حكمت في القضية، قيودا صارمة على المذابح الطقوسية. يسمح ببعض الاستثناءات التي تسمح للمتدينين بالاستمرار في ممارسة عقيدتهم في ألمانيا. نشأ حظر على مثل هذه الأشكال من ذبح الحيوانات في بلجيكا وأماكن أخرى بسبب الجدل حول الطريقة التي يمارس بها الإسلام في أوروبا. سعى الأفراد إلى فرض قواعد أكثر صرامة على الإسلام في القارة - لكنهم ضربوا يهود أوروبا أيضا. توحد ممثلو المسلمين واليهود في الطعن في الحظر البلجيكي أمام المحكمة. وقبل عدة أشهر، نشر بنحاس غولدشميت من مؤتمر الحاخامات الأوروبيين ومحمد بن عبد الكريم عيسى من رابطة العالم الإسلامي رسالة مشتركة - مليئة بأوراق مشتركة - حول هذه القضية.

لقد انتصر الأصوليون العلمانيون في أوروبا على حريتهم الدينية لحرمان المسلمين واليهود من ذبحهم الشعائري. في عصر الإلحاد الأوروبي، تتعرض حرية الدين للهجوم المستمر، مما يثبت سبب عدم ملاءمة الليبرالية التقدمية لتنظيم الشؤون الإنسانية، حيث لا ينفصل الدين عن المجتمع.

باكستان تقول إن بإمكان أمريكا وقف التدخل الهندي

الفجر الباكستانية - ربما تكون الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها إقناع الهند بوقف أنشطتها التخريبية في باكستان، كما يقول مبعوث البلاد بصفته باحثا أمريكيا يرى فائدة في ادعاء إسلام أباد بأن الهند تدعم الانفصاليين في بلوشستان. أثار أسد مجيد خان، مبعوث إسلام أباد في واشنطن، وجيمس دوبينز، الممثل الأمريكي الخاص السابق لأفغانستان وباكستان، هذه المسألة في مقابلتيهما مع كريستيان ساينس مونيتور، التي نشرت قصة يوم الجمعة عن الدعم الهندي المزعوم للأنشطة الإرهابية في داخل باكستان. قال السفير خان: "نحن نرى الولايات المتحدة على أنها ربما الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها لعب دور مهم وحاسم في هذه القضية. ونأمل أن تعمل مشاركة الولايات المتحدة على دعم السلام والأمن لمنطقتنا". وقال السيد دوبينز إن "المزاعم عن دعم الهند للانفصاليين في منطقة بلوشستان قد يكون لها بالفعل مزايا". في مقابلة مع الفجر الباكستانية، مع ذلك، أوضح السفير خان أنه بينما تريد إسلام أباد من الولايات المتحدة المساعدة في وقف التدخل الهندي في الشؤون الداخلية للبلاد، "لا نريد أن تكون علاقتنا مع واشنطن خاصة بالهند". وقال إن باكستان "كبيرة ومهمة بما يكفي لتكون لها علاقاتها الخاصة مع أي دولة، ولا سيما مع الولايات المتحدة، وهي حليف قديم". وفي مقابلته مع المونيتور، أشار السفير خان إلى أن بلاده نجحت في خفض عدد الهجمات الإرهابية داخل باكستان على مدار العقد الماضي وانتزعت السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد من الجهات الفاعلة غير الحكومية. لكن على مدى العامين الماضيين، واجهت باكستان تصاعدا في الهجمات و"للأسف نرى البصمة الهندية وبصمات الأصابع الهندية في كل مكان" كما قال.

كلما أسرعت المؤسسة السياسية الباكستانية في قبول فكرة أن أمريكا ستضع الهند دائما فوق باكستان، كان من الأفضل أن يكون مستقبل البلاد. ومع ذلك، لا تستطيع المؤسسة السياسية أن ترى أن أمريكا قد تخلت عن باكستان لصالح الهند. إن الخلاص الوحيد لها هو إقامة الخلافة على منهاج النبوة.